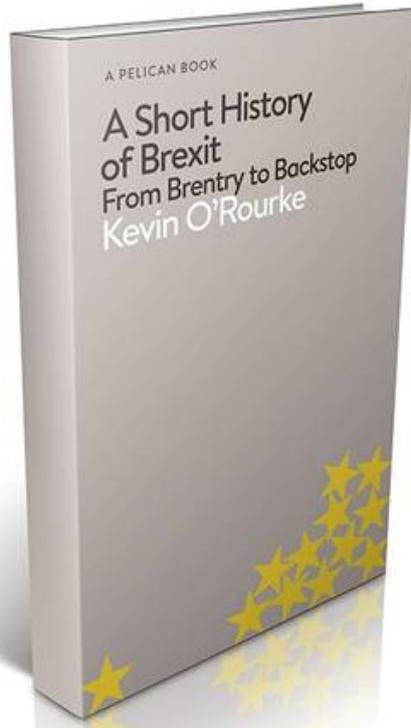


خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من الماضي إلى الحاضر







عن المؤلف

تأليف: كيفن أورورك

عرض وترجمة: نضال إبراهيم

بعد كل المناقشات، والمناورات، والانتقادات، لا بد أن تواجه بريطانيا «بريكست». ولكن، بحسب مؤلف هذا الكتاب، لم يأت قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من العدم، إذ يجده تنويجاً للأحداث التي دامت لعقود، ولديه جذور تاريخية تمتد إلى ما وراء ذلك بكثير. يحاول المؤلف تسليط الضوء على بعض هذه المراحل وربطها بالوضع الراهن. يوضح أورورك، وهو أحد المؤرخين الاقتصاديين البارزين في جيله، ليس فقط كيف تطورت المواقف البريطانية تجاه أوروبا، ولكن أيضاً كيف يفسر تاريخ الاتحاد الأوروبي هذه المواقف كما هو الحال عليه اليوم، وكيف شكل هذا التاريخ الطرق التي استجابت لـ «بريكست». لماذا الاقتصاد والسياسة والتاريخ ترتبط بإحكام معاً؟ والأهم في ذلك هو أنه يفسر سبب كون مسألة الحدود الأيرلندية ليست مجرد مسألة جمارك وتجارة، ولكن بالنسبة للاتحاد الأوروبي الأمر مختلف. يرى المؤلف أن الطريقة التي تستمر بها التواريخ البريطانية والأيرلندية والأوروبية في التفاعل مع بعضها البعض ستشكل مستقبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والقارة. يقدم الكتاب وجهات نظر جديدة وفهماً للتغير السياسي والاقتصادي الأكثر أهمية في بريطانيا والاتحاد الأوروبي منذ عقود.

العنوان الأصلي للكتاب هو «نبذة تاريخية عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: من برينتري إلى باكستوب».

«British exit» وتوقف عند «بريكست» وهي اختصار لعبارة «أوروبا بريطانيا»، وتعني مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي الذي يضم 28 دولة تسمح بحرية الحركة والحياة والعمل لمواطنيها داخل الاتحاد، فضلاً عن تجارة هذه الدول مع بعضها. وقد شهدت بريطانيا استفتاء عام 2016 صوتت فيه الأغلبية لمصلحة الخروج من الاتحاد بعد أن ظلت عضواً لأكثر من 40 عاماً.

والجدير بالذكر أن برينترى هي إحدى ضواحي شمال بريستول، إنجلترا. وتعتبر «باكستوب» الملاذ الأخير للحفاظ على حدود مفتوحة على جزيرة أيرلندا في حال خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي دون تأمين صفقة شاملة، وتعد من أبرز النقاط العالقة، فلا بريطانيا ولا الاتحاد الأوروبي يريدان حدوداً «مرئية» بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا، أي لا يريدان نقاط حراسة وتفتيش. لذلك اتفق الطرفان على وضع كلمة حواجز (باكستوب) التي تستهدف ضمان عدم وجود نقاط حراسة وتفتيش بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا. وذلك يعني أن أيرلندا الشمالية، وليس بقية بريطانيا ستظل تتبع القوانين الأوروبية في أمور مثل منتجات الطعام ومعايير البضائع. وسيجري تطبيق الحواجز فقط إذا لم يُتوصل إلى اتفاق تجاري بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا خلال الفترة الانتقالية. ولكن ما زال هذا الأمر يثير الجدل، إذ يقول بعض الناس: إن ذلك يعني التزام بريطانيا بالقوانين الأوروبية، كما يرفض البعض الآخر فكرة أن تكون في أيرلندا الشمالية قوانين مختلفة عن بقية المملكة المتحدة.

قرار مصيري

يشير الكاتب إلى أنه «في ال 2 من يوليو / تموز 2018، كانت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي تستعد لاجتماع حاسم لمجلس الوزراء والذي كان مزماً عقده بعد أربعة أيام في تشيكرز، مقر إقامتها الرسمي في البلاد، حيث كانت تأمل في إقناع الأطراف المتحاربة ضمن حزبها للخروج برؤية موحدة مشتركة فيما يتعلق بنوع العلاقة المستقبلية للمملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي».

ويضيف: «من أجل التفاوض مع الآخرين، عليك أولاً أن تقرر بنفسك ما تريده، ولكن كان هذا صعباً للغاية: اتهمها مؤيدو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بالخيانة، وحذرها عضو في البرلمان المدعو جاكوب ريس- مونغ في مقال صحفي نُشر في صباح ذلك اليوم، من أنها إذا لم تلتزم بوعودها بالخروج من السوق الأوروبية الموحدة والاتحاد الجمركي بشكلٍ حازم، فإنها تخاطر ببقاء نفس مصير رئيس الوزراء المحافظ السير روبرت بيل في 1846: من خلال اعتماد التجارة الحرة في تلك السنة عمل بيل على تقسيم حزبه، وفقد منصبه، ووجد المحافظون أنفسهم مستبعدة من السلطة لمدة جيل كامل».

ويرى أن «الغريب في الأمر هو ما علاقة ذلك بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟ شرح العديد من المعلقين على الفور سبب كون مقارنة ريس- مونغ التاريخية مشوبة بالنواقص إلى حد كبير. لكن كان هناك تقليد متبع داخل حزب المحافظين البريطاني للوصول إلى هذه المقارنة. ففي أوائل عام 1961، ومع احتدام النقاش حول ما إذا كان ينبغي على المملكة المتحدة التقدم بطلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، شعر العديد من أعضاء البرلمان المحافظين بالقلق من أن يؤدي ذلك إلى تفويض الروابط التاريخية لبريطانيا مع بلدان الإمبراطورية السابقة. أشار رئيس الوزراء المحافظ هارولد ماكميلان في مذكراته في ال 19 من مايو / أيار إلى أن الأمور كانت تسير بشكلٍ سيئ «مثل عام 1846».

خلفية تاريخية وشخصية

يتحدث المؤلف عن الخلفية التاريخية لقرار «بريكست»، ويقول «إن هدفي هو إعطاء القراء الخلفية التاريخية التي يحتاجون إليها لفهم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. فلا يمكنني التنبؤ بما سيحدث في المستقبل، لكن تأمل في أن يقدم هذا الكتاب بعض الفهم لكيفية وصولنا إلى ما نحن عليه اليوم، وأيضاً ما ستؤول إليه الأحداث في المستقبل».

ويقول: «إن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لم يأت من العدم: إنه تتويج للأحداث الجارية منذ عقود، وله جذور تاريخية تمتد إلى ما وراء ذلك بكثير. كما سنرى، حتى إن تاريخ القرن التاسع عشر لديه ما يخبرنا به عن سبب تطور

المواقف تجاه أوروبا بالطريقة التي تطورت بها. بيد أن الاتحاد الأوروبي أيضاً لديه ماضٍ يفسر سبب عمله بالطريقة التي يعمل بها اليوم، وهذا الماضي يشكّل، بطبيعة الحال، الطرق التي استجاب بها الاتحاد للتحديات التي يفرضها خروج بريطانيا منه. وأخيراً، هناك أيرلندا، الدولة العضو (بخلاف المملكة المتحدة نفسها) الأكثر تضرراً من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وهي دولة ما زال التاريخ فيها مهماً من الناحية السياسية. تقع مسألة الحدود الأيرلندية في قلب مفاوضات خروج بريطانيا الحالية. إذا ما تركت المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي دون صفقة بسبب أيرلندا، والتي تبدو ممكنة تماماً، فسيتأثر المواطنون في جميع أنحاء أوروبا».

ويوضح أكثر «لا أقدم ادعاءات، فجزئيات القصة معروفة جيداً. بالنسبة للقراء الذين يرغبون في معرفة المزيد، لا يمكنني تقديم نصيحة أفضل من قراءة (هذه المؤامرة المباركة) لهوغو يونغ، وذلك للخلفية الدرامية؛ و(الحرب الشاملة) لتيم شيبمان حول قرار مغادرة الاتحاد الأوروبي؛ و(بريكسيت وأيرلندا) لتوني كونيلى بشأن المفاوضات التي تلت ذلك. لقد استندتُ إلى هذه الكتب الثلاثة وإلى العديد من المؤلفين الآخرين في كتابة ما يلي ذلك. ولكنني آمل في وجود ميزة ما تجمع بين الأجزاء المختلفة من القصة البريطانية، وأكثر من ذلك في سرد القصة ليس فقط عن المملكة المتحدة، ولكن عن الاتحاد الأوروبي وأيرلندا أيضاً، لأنها الطريقة التي تتفاعل من خلالها هذه القصص الثلاث، والتي بدورها تسهم في صياغة المفاوضات الجارية حالياً».

«من غير الممكن الكتابة عن خروج بريطانيا بموضوعية بشكل مطلق، ولذا، فإنه من الأهمية بمكان أن يكون المرء منفتحاً على التحيزات الشخصية المحتملة. فمثلاً أنا ولدت في سويسرا لأبٍ أيرلندي وأمٍ دانماركية، وترعرعت في لندن ودبلن وبروكسل؛ أعيش في أيرلندا، أعمل في إنجلترا، وعضو بالمجلس البلدي في سان بيير دي أنتريمونت، وهي قرية صغيرة في فرنسا. وبعبارة أخرى أنا أعتبر ما يُسمى أوروبياً، وخلفيتي تميل بي إلى التعاطف مع المشروع الأوروبي».

«في الوقت نفسه، وبصفتي مؤرخاً اقتصادياً للعوالم، فإنني أدرك تمام الإدراك بأن التكامل الاقتصادي الدولي لا يفيد الجميع، وأنا تحديداً من النوع الذي يميل إلى تحقيق نتائج جيدة. كخبير اقتصادي وكعالم اقتصادي إنجليزي حيادي كنت من منتقدي الاتحاد النقدي الأوروبي بشكل عام، وإدارة أزماته منذ عام 2008 بشكل خاص. أما بصفتي مواطناً، فأشارك المخاوف بشأن العجز الديمقراطي في أوروبا، والتي جرى التعبير عنها بشكلٍ منمق من قبل زميلي الراحل بيتر ماير، وقد نشرت ذلك في الإعلام المكتوب. ربما هذه الاعتبارات الشخصية والمهنية تلغي بعضها البعض إلى حدٍ ما».

ولكن حقيقة أنني أيرلندي هي التي تجعل من الصعب علي للغاية أن أكون محايداً. لأن الآثار المترتبة الناتجة من خروج بريطانيا على بلادي مثيرة للقلق في الحقيقة. لذا حاولت تحقيق توازن في محاولة أن أكون موضوعياً

أهمية الحدود

بعد فصل يتناول فيه المؤلف سبب تطوير أوروبا مؤسسات فوق وطنية عقب الحرب العالمية الثانية، ولماذا كانت المملكة المتحدة تقليدياً معادية جداً للطرق التي استمرت بها العولمة والإمبريالية في القرن التاسع عشر، والتي أثرت في بريطانيا في القرن العشرين، يقول الكاتب: «تنتهي الرواية بتشكيل السوق الموحدة في ثمانينات وأوائل تسعينات القرن العشرين، وهو الإنجاز البريطاني الذي لا يزال يحدد هوية الاتحاد الأوروبي إلى حدٍ كبير حتى يومنا هذا. تأتي بعد ذلك الفترة ذات السمة الأيرلندية، التي تروي قصة دور عضوية الاتحاد الأوروبي في تغيير الاقتصاد الأيرلندي، كذلك دورها الكبير في إحلال السلام في أيرلندا الشمالية: من المؤمل أن يساعد هذا في توضيح سبب كون مسألة الحدود الأيرلندية أصبحت مسألة محورية في مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي».

يصف ويحلل الكاتب القرار البريطاني في عام 2016 بمغادرة الاتحاد الأوروبي وتقديم بيانات بالمفاوضات التي تلت ذلك. يقول: «قبل النظر في المواقف البريطانية تجاه أوروبا من المهم فهم سبب اتخاذ التكامل الأوروبي الشكل الذي هو

«عليه. ومن ثم الانطلاق

بين بريطانيا القومية والأوروبية

يتوقف المؤلف عند الطرق المختلفة جداً التي جرى الاحتفاء بها بمئوية الحرب العالمية الأولى في بريطانيا وفرنسا. فقد أصدرت إحدى المذكرات إلى ديفيد كاميرون كرئيس للوزراء تعليمات مضمونها «علينا التأكد من أن إحياء الذكرى لا يقدم أي دعم لأسطورة أن التكامل الأوروبي كان نتيجة الحربين العالميتين». على النقيض من ذلك، فعل رئيس الوزراء الفرنسي إدوارد فيليب، متحدثاً في عام 2017 في موقع الهدنة في كومبين، مستحضراً فكرة «أوروبا التي تذكرنا بالقيم الأبدية التي توحدنا، والكوارث التي نحزن عليها».

تعد رواية المؤلف ونظريته العامة الأكثر أهمية بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وهو ما يفسر سبب أن إعداد مطالبات أوروبا ضد مطالبات الدولة القومية خاطئة. كان الاتحاد الأوروبي هو الإجابة عن سؤال حقيقي وعاجل: كيف يمكننا الاستمتاع بالمنافع الاقتصادية للتجارة الحرة مع الحد من قدرة التجارة الحرة المعروفة على تفويض الحكومات الوطنية ودول الرفاه التي وضعتها؛ المعضلة، كما يلخصها بدقة، هي أن «الازدهار الاقتصادي يتطلب التجارة، ولكن الاستقرار السياسي يتطلب دول الرفاه. من أجل تحقيق كل من الرخاء والاستقرار، لم تكن منطقة التجارة الحرة كافية: كنت بحاجة إلى تكامل أوروبي لوضع إطار تنظيمي مشترك لمنع السباقات التدميرية إلى القاع. وبهذه الطريقة ستأتي أوروبا لإنقاذ الدولة القومية الأوروبية».

ربما يؤخذ هذا التفكير أبعد من ذلك: إذا كان الاتحاد الأوروبي يتمركز حول إنقاذ الدولة القومية، فهل يمكن أن تكون المشكلة الهيكلية الكبيرة لمواقف بريطانيا تجاهها بالتحديد هي أن المملكة المتحدة ليست دولة قومية؟ كانت، في الأيام الأولى لتوحيد أوروبا بعد الحرب، لا تزال قوة إمبريالية، وشكها الرسمي بفكرة الاتحاد الجمركي القاري جرى تشكيله من خلال الاعتقاد بأن بإمكانها وينبغي لها أن تواصل إعطاء الأولوية لتجارها مع الدول التي ستكون في القريب المستعمرات السابقة لها. بالطبع، تحتوي المملكة المتحدة على أربع قوميات مختلفة، ومع مرور الوقت ستتخذ وجهات نظر مختلفة تماماً عن كل من طبيعة دولة الرفاه وأهمية أوروبا في شعورها بهويتها.

ويخلص إلى أن البريطانيين كانوا مختلفين للغاية في «التاريخ المتفرع» ل «بريكست»، ولكن بالنسبة للمستقبل، يكتب أورورك، «لا يوجد شيء مؤكد»، مضيفاً: «هذا هو ما يشعر به التاريخ أثناء صناعته». ينتهي الكتاب بمناقشة موجزة حول العقود المستقبلية المحتملة التي قد تسير باتجاهها عملية «بريكست» اعتباراً من (ال 19 من ديسمبر / كانون الأول 2018)». وجدير بالذكر أن الكتاب صادر في 384 صفحة من القطع المتوسط بتاريخ ال 31 من يناير / كانون الثاني 2019 باللغة الإنجليزية عن دار «بيلكن» البريطانية

نبذة عن الكاتب

كيفن أورورك أستاذ التاريخ الاقتصادي في جامعة أكسفورد، وزميل بكلية أول سولز. بين عامي 2014 و2018، شغل * منصب مدير الأبحاث في مركز أبحاث السياسات الاقتصادية، وهي شبكة تضم 1100 باحث في الجامعات من جميع أنحاء أوروبا. وهو عضو في الأكاديمية الملكية الأيرلندية وزميل الأكاديمية البريطانية. تشمل كتبه السابقة (كمؤلف مشارك) «العولمة والتاريخ.. تطور الاقتصاد الأطلسي في القرن التاسع عشر» و«القوة والوفرة.. التجارة والحرب». «والاقتصاد العالمي في الألفية الثانية»؛ و (كمحرر مشارك) «تاريخ كامبريدج الاقتصادي لأوروبا الحديثة

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.